policy international centre for inclusive growth

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
مدعوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و حكومة البرازيل.

ONE PAGER 462

ردمد: 23180-9118 ديسمبر 2020

ضرورة الإستجابة المنسقة لأزمة ديون الدول النامية أثناء وبعد كوفيد-19

د. عبد الحميد نوار، أستاذ مشارك، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر

تشكل جائحة كوفيد -19 وتدعياتها الصحية والإجتماعية والإقتصادية تحدياً عالمياً غير مسبوق لاسيما للدول النامية. وأحد التحديات الهامة التي إحتلت الصدارة هي مشكلة تمويل التنمية وسط الجائحة وفيما بعدها، ولاسيما أزمة ديون الدول النامية. قبل الجائحة، في سياق ظروف إقتصادية ضعيفة للإقتصاد العالمي، وحالة الركود في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، كانت أزمة ديون الدول النامية بؤرة إهتمام مختلف المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمات ومنتديات التعاون الدولي، على سبيل المثال الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجموعة العشرين، وكذلك الحكومات والباحثين المعنيين.

ووفقا لدراسة أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) حول وضع ديون الدول النامية وسط الجائحة إستند إلى بيانات مجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، تشير التقديرات الأولية إلى أن الدول النامية تواجه مانعاً متمثلاً في جداول زمنية كبيرة لسداد مدفوعات خدمة ديونها الخارجية خلال العقد القادم في خضم ظروف إقتصادية ضاغطة.

ولقد قامت مجموعة عمل الهيكل المالي الدولي لمجموعة العشرين بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، والعديد من بنوك التنمية الإقليمية بإستكشاف طرق لتعزيز الإستقرار المالي العالمي والمرونة. في 15 أبريل 2020، وافقت دول مجموعة العشرين على مبادرة تعليق خدمة الديون محددة زمنياً بدءاً من 1 مايو 2020 لمدة ستة أشهر أو حتى نهاية العام، بالنسبة لأفقر الدول، مما يضمن دعم تلك الدول في جهودها لحماية الأرواح، وتخفيف العواقب الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وتفيد المبادرة 73 دولة مؤهلة من دول المؤسسة الدولية للتنمية، والدول الأقل نموا على النحو الذي حددته الأمم المتحدة. وحتى 16 أكتوبر 2020، تلقت المبادرة 44 طلباً، تحقق وفورات محتملة تقدر بنحو 12 مليار دولار أمريكي (World Bank 2020)، أي ما يمثل نحو 1 في المائة من مدفوعات خدمة الديون المقدرة بنحو 1.1 تريليون دولار أمريكي للدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض في عامي 2020 و 2021. ومع ذلك، لا تضمن المبادرة مشاركة جميع الدائنين.

وفي أعقاب حوار أولي رفيع المستوى في مايو في الأمم المتحدة دعا إلى إستجابة متعددة الأطراف قائمة على التضامن للأزمات العالمية، تم تشكيل ست مجموعات للشروع في العمل على تطوير **"قائمة خيارات"** لمعالجة قضايا ذات الصلة بما يلي: 1. التمويل الخارجي والتحويلات والوظائف والنمو الشامل؛ 2. التعافي بشكل أفضل من أجل الإستدامة؛ 3. السيولة العالمية والإستقرار المالي؛ 4. ضعف أوضاع الديون؛ 5. مشاركة دائني القطاع الخاص؛ 6. التدفقات المالية غير المشروعة.

وقد عقد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إجتماعاً رفيع المستوى لرؤساء الدول والحكومات في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في 29 سبتمبر 2020، بهدف تقييم العمل المنجز في هذا السياق. وتضمنت "قائمة الخيارات" مجموعة من التوصيات الرئيسية بما في ذلك:

- توسيع نطاق تخفيف الديون ليس فقط للدول الأقل نموا ولكن أيضا لجميع الدول النامية ذات الدخل المتوسط ؛ *
- إلغاء موسع للديون وإنشاء نهج متعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية تحت رعاية الأمم المتحدة؛
- تخصيصات جديدة لحقوق السحب الخاصة لتلبية الحاجة العالمية المتزايدة للسيولة؛
- مشاركة الدائنين من القطاع الخاص ووكالات التصنيف الإئتماني؛ *
- إيلاء إهتمام خاص لإحتياجات تمويل التنمية في أفريقيا؛ *
- الوفاء بالإلتزامات الحالية بموجب خطة عمل أديس أبابا، وخاصة تلك المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، والتهرب الضريبي، والفساد؛ *
- تنظيم "قمة دولية لإعادة البناء الإقتصادي والإصلاح النظامي تحت رعاية الأمم المتحدة" للتحرك نحو هيكل حوكمة إقتصادية عالمية جديدة.

وعلى خلفية أعباء الديون المتزايدة في الدول النامية، والإنكماش الإقتصادي، ومسار الجائحة الذي لا يزال يتعذر التنبؤ به إلى حد بعيد، عُقدت الإجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2020 (خلال الفترة 12-18 أكتوبر)، وجرى الإعلان عن برامج دعم تقتصر فقط على توفير التمويل في شكل قروض بدلاً من المنح. وفي 14 أكتوبر، وافقت دول مجموعة العشرين على تمديد مبادرة تعليق خدمة الديون حتى نهاية يونيو 2021. وخلال إجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أبريل 2021، ستقرر مجموعة العشرين ما إذا كان ينبغي تمديد المبادرة لمدة ستة أشهر إضافية.

ومن الواضح أن مواطن الضعف المسبقة بشأن ديون الدول النامية تتفاقم وأن فجوة التمويل الإجمالية تتسع. وهكذا، تظل الإستجابة لأزمة ديون الدول النامية في صميم دعم التعافي من أزمة كوفيد-19 وإحراز تقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

وللمُضي قدماً، هناك حاجة الآن للقيادة السياسية على أعلى المستويات لترجمة كل التوصيات من طموحات إلى أفعال منسقة وعاجلة.

المراجع

Alsayyad, A.S. 2020. "Linkages between official development assistance and the Sustainable Development Goals: a scoping review." IPC-IG One Pager, No. 446. Brasília: International Policy Centre for Inclusive Growth. <http://ipcig.org/pub/eng/OP446_Linkages_between_official_development_assistance.pdf>. Accessed 10 November 2020.

UNCTAD. 2020. From the Great Lockdown to the Great Meltdown: Developing Country Debt in the Time of Covid-19. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development. <https://unctad.org/system/files/official-document/gdsinf2020d3_en.pdf>. Accessed 10 November 2020.

World Bank. 2020. "COVID 19: Debt Service Suspension Initiative." World Bank website, 19 June. <https//:www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative>. Accessed 10 November 2020.

ملاحظات

المزيد من المناقشات والتوصيات المفصلة بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية متاحة متاح في **الصياد** (2020).

أنظر

<https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/part_ii-_detailed_menu_of_options_financing_for_development_covid19.pdf>.

التوصيات التي يتبعها علامة * هي تلك التي جرى التأكيد عليها بشدة.